تونس تكشف خليّة إرهابية تضم 20 «تكفيرياً»

أعلنت وزارة الداخلية التونسية، تمكن وحدات مكافحة الإرهاب بالإدارة العامة للمصالح المختصة للأمن الوطني من الكشف عن خليّة إرهابيّة تتكوّن من 20 عنصراً تكفيريا بولاية جندوبة.

وأوضحت الداخلية التونسية في بيان أن نشاط الخليّة المذكورة يركز على القيام بعمليّات رصد بعض المؤسسات الحيويّة بالجهة وتمركز الوحدات الأمنيّة.

وأضافت: «ببتعميق التحرّيات في شأن المشتبه بهم تبيّن أنهم يلتقون ضمن مجموعات بصفة يوميّة بعد قضاء البعض منهم لعقوبات سجنيّة جرّاء تورّطهم في قضايا ذات صبغة إرهابيّة»، مؤكدة أن النيابة العموميّة، أذنت باتخاذ الإجراءات القانونيّة في شأنهم ومواصلة الأبحاث.

8
الأحد 16 ربيع الآخر 1443 هـ/21 نوفمبر 2021 – السنة الخامسة عشر – العدد 3980 E
الوسط
Sunday 21th November 2021 - 15 th year - Issue No.E 3980
alwasat.com.kw

الحركة تواجه الكثير من التحديات من بينها إجراء الانتخابات الداخلية

غضب فلسطيني بسبب قرار الحكومة البريطانية تصنيف «حماس» منظمة إرهابية

فلسطينيين مؤيدون لحماس

عزت حامد

تتواصل ردود الفعل على الساحة السياسية سواء الشرق أوسطية أو الدولية عقب قرار وزيرة الداخلية البريطانية بريتي باتيل، الإعلان عن حركة حماس بذراعها السياسي منظمة "إرهابية". وقالت مصادر بريطانية لصحيفة الغارديان البريطانية أن ذلك سيتم من خلال مشروع قانون ينص على منع تقديم أي دعم لحماس، وأن كل من يتورط بذلك سيحكم عليه بالسجن لعقوبة تصل إلى 10 سنوات.ويرجح أن يعرض مشروع القانون على البرلمان البريطاني، الأسبوع المقبل.

وقالت باتيل إن هذه الخطوة من المرجح أن تساعد في محاربة "معاداة السامية"، مشيرةً إلى أنه سيحظر التعامل مع حماس أو ترتيب أي لقاءات معها أو التلويح بـ "راية الحركة"، وحتى الإعراب عن دعمها.

ويضع هذا القرار الذي نشره راجيف سيال المحرر البرلماني للصحيفة ليزيد من خطوة الموقف السياسي للحركة على الصعيد الخارجي، خاصة وأن مشروع القانون البريطاني يعني أيضا باعتقال وسجن كل من يتعاون مع حماس لعشر سنوات، الأمر الذي يزيد من حجم التساؤلات بشأن القنوات الفضائية في لندن، وهل من الممكن استضافة قيادات حماس عند تصنيفهم كقيادات تابعين لحركة إرهابية؟ وما الذي يمكن أن يتمخض عنه ذلك بالنسبة لتحركات الحركة في النهاية.

على الصعيد الداخلي أيضا تواجه حركة حماس الكثير من التحديات، وتتمثل في إجراء الانتخابات الداخلية والموافقة عليها وإصرار الحركة على بعض من المبادئ السياسية التي يمكن أن تؤدي إلى تعثر إجراء الانتخابات.

وعن هذه النقطة يقول الكاتب الصحفي مهند عبد الحميد أخيرا أن حركة حماس لا تتوقف أو ترصد اخطائها السابقة، وقال نصا في مقال أخير له "ولأننا لم نتوقف عند التجارب السابقة ولم نستخلص دروسها، يتكرر الخطأ وإسقاط الرغبات والتقييم المبالغ به. يتكرر الخطأ في تقييم معركة «سيف القدس». من «نصر إلهي استراتيجي مركب» كما جاء على لسان رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، إلى المطالبة بالعودة الى شروط التهدئة التي أعقبت عدوان 2014، والى غياب مصطلح النصر تدريجيا وصولا الى شيء آخر." منبها إلى أن دولة الاحتلال تحاول فرض قواعد جديدة للصراع مع قطاع غزة.، الأمر الذي يفرض على حماس الحذر وبقوة خاصة مع تطورات الأوضاع بالضفة الغربية ومزاعم بعض المصادر بأن حماس لا تزال تحاول سيطرتها على الأوضاع هناك.

ومهما كان الموقف فإن هناك تحديات قوية تواجه الحركة على كافة الأصعدة، في ظل الأزمات التي تتواصل بلا توقف على الحركة.

المثير للانتباه أن كل هذا يأتي في ظل تبادل أدوار للقوى الأمنية في فلسطين، حيث أكد المتحدث باسم القوات الأمنية، ما تردد عن تبادل الأدوار بين الضباط في قضاء جنين، وقال إن التبادلات تمت من أجل تغيير الوضع الأمني في المنطقة. كما أشاد بضباط القوات الأمنية وقال إن الهدف الأساسي هو الحفاظ على النظام في الشوارع.

وقال مسؤول في السلطة الفلسطينية ان التبادلات في محافظة جنين تمت بسبب تصاعد نشاط حماس هناك. وبحسب المصدر فإن القرار اتخذ من قبل محمود عباس بسبب تشييع وصفي كبها والنشاط الأمني الذي قامت به حماس في جنين. اللافت أن عدد من التقارير الصحفية الفلسطينية تطرقت أخيرا إلى التباين السياسي بين حركة فتح وحماس في هذا التوقيت الحساس، خاصة مع قرب إبرام صفقة الأسرى ووجود تباين في بعض من الأسماء المتعلقة بهذه الصفقة.

واتهمت بعض الأقلام الفلسطينية حركة حماس بعدم الواقعية، وهو ما لفت إليه الكاتب الصحفي الفلسطيني هاني المصري في مقال له بصحيفة القدس، والذي قال تعليقا على تصريحات إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي للحركة أخيرا "حماس" لم تول إقامة الدولة ومشروعها الوطني الأهمية التي يستحقها، وأنا أقدر أن الأخ أبو العبد أولاها أهمية في مداخلته، كما لوحظ أن حماس في الأشهر الأخيرة لم تعدْ تتطرق إلى برنامج إقامة الدولة على حدود 67، فهل تخلت عنه الآن، لأن هناك تصريحات من قيادتها تضمنت بأن ما بعد معركة سيف القدس يختلف عما قبلها، وأن المطلوب الانتهاء من الجدال حول برنامج الدولة على حدود 67 والعودة إلى الأصول؟ وما الموقف من كل ذلك؟"

اللافت أن هذه التصريحات تعكس تباين في المواقف السياسي مع حماس، خاصة مع استمرار رفض حركة حماس لمسيرة أوسلو، وهنا قال المصري " تبرير حماس بأنها دخلت السلطة بعد أن مات أوسلو أو لم يعد يحكم النظام السياسي لا يقنع أحدًا، لأن أوسلو أصبح يمثل الحد الأقصى، فسقف السلطة انخفض ما بعد اغتيال الشهيد ياسر عرفات عن سقف أوسلو."

التطورات السابقة دفعت بصحيفة الوسط الكويتية إلى الحديث عن أسباب التباين بين فتح وحماس، وهل السبب فيها هو وجود تباين بشأن صفقة الأسرة والتبادل.

عن هذه النقطة قال ياسر مناع المحلل السياسي في تصريحات خاصة لصحيفة الوسط أن صفقات التبادل السابقة أشارت إلى أن فصائل المقاومة الفلسطينية لا تفرق بين فصيل واخر لكن الاحتلال يحاول ان يخلق هذه الظاهرة، في صفقة شاليط كان معظم الاسرى في الدفعة الثانية من حركة فتح بينما من نفذ الصفقة هي حركة حماس، كما ان لقضية الاسرى مكانة لا تتغير رغم حالة الانقسام القائمة من سنوات. وأضاف مناع ان الاحتلال يحاول ان يضع فيتو على بعض الاسماء والقيادات التي تساهم على تغير في صورة الوضع القائم في حال الافراج عنها، ارى ان هنالك واجب الزامي واخلاقي تجاه الفصائل بالإفراج عن اي اسير مهما كانت ايديولوجيته وانتمائه.

ولم يمنع هذا التباين عدد من القيادات الفلسطينية عن التوجه ومحاولة رصد عدد من التفاعلات السياسية، وفي هذا الصدد زاد جبريل الرجوب القيادي في حركة فتح من نشاطه السياسي تجاه الانتخابات المحلية.

وأشارت تقارير صحفية إلى أن الرجوب الذي أُبعد من الدائرة السياسية الرئيسية بسبب علاقاته الجيدة مع حماس، يحاول تعزيز مكانته السياسية بين الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية. كما ذكرنا، غضب الرجوب من إلغاء انتخابات أبريل 2021.

عشرات الإصابات بالرصاص المطاطي جراء قمع مسيرات بالضفة

في وقت نشرت فيه صحيفة «هآرتس» العبرية، تحقيقاً مطولاً أثبتت فيه أن الجيش الإسرائيلي قتل 18 فلسطينياً من دون ذنب، خلال السنتين الماضيتين، ولم يعاقب أياً من الجنود على ذلك، أدانت منظمة التعاون الإسلامي بشدة الجرائم والإعدامات الميدانية التي تمارسها قوات الاحتلال بحق أبناء الشعب الفلسطيني، والتي كان آخرها الإعدام الميداني للطفل المقدسي عمر أبو عصب، وعدّتها «تصعيداً خطيراً في وتيرة العنف الإسرائيلي والاعتداءات المستمرة على الشعب الفلسطيني». ووقعت صدامات عنيفة في مناطق الضفة الغربية، أسفرت عن إصابة عشرات المواطنين، بالرصاص المطاطي.

وحمّلت المنظمة سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن تبعات هذه الجرائم التي تستدعي المساءلة والمحاسبة، مطالبةً الأمم المتحدة والهيئات الدولية المعنية بتشكيل لجنة تحقيق للوقوف على ظروف استشهاد الأسير سامي العمور والطفل أبو عصب، داعيةً إلى التدخل لإنقاذ حياة الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام وضمان حريتهم وكرامتهم.

كانت صحيفة «هآرتس» قد نشرت تحقيقاً حول مقتل 18 حالة قتل وإيقاع إصابات خطيرة لفلسطينيين على يد الجنود الإسرائيليين، أكدت فيه أنه «لم تتم مقاضاة أيٍّ من الجنود الذين ارتكبوا تلك الجرائم، أو معرفة ما جرى في التحقيقات معهم». وأشارت الصحيفة إلى أنها توجهت إلى الناطق باسم الجيش الإسرائيلي لمعرفة نتائج التحقيقات في تلك الجرائم، وتبين أنه تم إغلاق التحقيقات في 5 منها بحجة أنه لا توجد أدلة كافية لاتخاذ أي إجراءات قانونية، في حين ما زالت القضايا الأخرى قيد التحقيق ولم يُتخذ بشأنها أي إجراءات.

الانتخابات الليبية.. مفتوحة الأبواب «على المجهول»

قطعت ليبيا شوطاً كبيراً باتجاه انتخاب أول رئيس للبلاد في تاريخها المعاصر؛ لكن ما تبقى من خطوات على تحقيق هذا الهدف المُرتقب بات محفوفاً بالمخاطر والتربص والتهديد بقوة السلاح أيضاً. فالبلد، الذي يتأهب لمرحلة مهمة بعد عقد من الصراع والاقتتال يعاني راهناً حالة من التشظّي والتقسَيم الجهوي، وبالخصوص مع تزايد أعداد الطامحين لمقعد الرئيس المقبل؛ إذ إنه كلما اقترب الموعد المُحدد لهذا السباق، فإن الأوضاع السياسية والأمنية تزداد توتراً.

ثمة جانب من مخاوف الليبيين أرجعه ساسة تحدثوا لـ«الشرق الأوسط» إلى افتقار ليبيا إلى «المرشح التوافقي»، فضلاً عن تصاعد نبرة «التحزب الإقليمي، ورفض الآخر». وهنا، تجدر الإشارة إلى أن كل جبهة تتمسك بممثلها في هذا الاستحقاق، وما عداه لا يُعتد بترشحه؛ ما قد يفتح الباب لسيناريوهات عدة، أقلها التشكيك في نتائجه، ومن ثمّ الدخول إلى عالم مجهول، إذا ما انعقدت تلك الانتخابات في موعدها بالفعل قبل نهاية العام. وهو ما قد يسمح بتكرار ما حدث قبل 7 سنوات من الانقسام.

يلاحظ أنه مع بدء العد التنازلي في ليبيا لإجراء انتخابات رئاسية ونيابية متزامنة يوم 24 ديسمبر المقبل، تبدّد «التوافق النسبي» الذي عاشته ليبيا طوال الأشهر العشرة منذ انتخاب السلطة التنفيذية المؤقتة بطرابلس العاصمة في فبراير الماضي. وبالتالي، سادت حالة من التحفز والكراهية، وما عاد معلوماً، حتى الآن، إذا ما كان سيصار إلى تعديل قانون الانتخابات الرئاسية ليتمكن عبد الحميد الدبيبة، رئيس حكومة «الوحدة الوطنية»، من المشاركة في هذا الماراثون المحموم... أم أن الوضع سيبقى على ما هو عليه وتتجه الأمور إلى مزيد من التعقيد.

بداية، أحدث ظهور سيف الإسلام، النجل الثاني للرئيس الراحل معمر القذافي، وتقدمه بملف ترشحه للانتخابات الرئاسية إرباكاً كبيراً في الأوساط السياسية الليبية. إذ عدّه البعض فشلاً لـ«ثورة 17 فبراير عام 2011»، وانتصاراً لنظام «الفاتح من سبتمبر» الذي حكم ليبيا قرابة 42 سنة بقبضة حديدية، ويريد العودة ثانية للحُكم من باب صناديق الاقتراع. وهذا ما دفع جمعة القماطي، رئيس حزب «التغيير»، إلى القول بأن «ثورة فبراير هي من أتت بحق الانتخاب والترشّح والاحتكام إلى الصناديق وحق التداول السلمي للسلطة وفق نظام ديمقراطي؛ ولكن هذا لا يعني السماح لمجرمي حرب، ومنهم من أدانته محاكم ليبية، ومطلوب لدى الجنائية الدولية، ولا يؤمن بهذه الطرق الديمقراطية أصلاً، بأن يستغلها لإعادة حكم الفرد والديكتاتورية»، حسب تعبيره.

مقتل 30 ألف طفل سوري بينهم 181 تعذيباً منذ 2011

قالت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» في تقريرها السنوي العاشر عن الانتهاكات بحق الأطفال في سوريا في مناسبة العالمي للطفل، إنَّ «ما لا يقل عن 29661 طفلاً قد قتلوا في سوريا منذ مارس 2011، بينهم 181 بسبب التعذيب، إضافة إلى 5036 طفلاً لا يزالون معتقلين أو مختفين قسرياً».

وقال فضل عبد الغني، المدير التنفيذي لـ«الشبكة السورية»، «هذا التقرير يذكرنا أن هناك العديد من الانتهاكات الواقعة ضد الأطفال لا تزال تمارَس من قبل النظام السوري على مستويات تشكل جرائم ضدَّ الإنسانية مثل الإخفاء القسري، التعذيب، التشريد القسري، ويؤكد أن مئات آلاف الأطفال تعرضوا على مدى سنوات لأقسى الظروف الإنسانية وعاشوا ضمنها، وما زالت الظروف مستمرة؛ لأن أسباب النزاع المتجسدة بشكل أساسي في استمرار بقاء النظام الديكتاتوري الحاكم، واستمرار الفشل الدولي الفظيع في إيجاد حل سياسي منذ عام 2012 حتى الآن، يعني أنَّ أجيالاً أخرى من الأطفال السوريين سوف تلاقي مصيراً أسود مشابهاً».

بعد أسبوع من إعادة تموضعها خارج حدود «اتفاق استوكهولم»

القوات اليمنية المشتركة تستعيد مناطق واسعة بمحاذاة تعز وإب

تقدم القوات اليمنية في عدة محاور

بعد نحو أسبوع من إعادة تموضع القوات اليمنية المشتركة في الساحل الغربي حيث جنوب محافظة الحديدة، إلى خارج المناطق المحكومة بـ«اتفاق استوكهولم» تمكنت) من استعادة مناطق واسعة بمحاذاة محافظتي تعز وإب، وسط تكهنات بإطلاق عمليات باتجاه المحافظتين من الجهة الغربية.

وتضم القوات اليمنية المشتركة ألوية مدربة، من ثلاثة تشكيلات رئيسية هي قوات العمالقة والألوية التهامية وقوات المقاومة الوطنية (حراس الجمهورية)، حيث كانت قد أعادت تموضعها بشكل مدروس من مدينة الحديدة جنوباً بامتداد الشريط الساحلي على مسافة تقدر بـ90 كلم، قبل أن تعيد رسم خطوط التماس مع الميليشيات الحوثية بدءاً من ميناء الحيمة على البحر الأحمر وانتهاء بمديرية حيس في الشرق.

وذكر الإعلام العسكري للقوات المشتركة أن القوات تمكنت من تطهير مناطق سقم والمحجر والجبلين ومناطق استراتيجية كانت تتمركز فيها الميليشيات الحوثية شرق حيس وشمالها وشمالها الغربي على الحدود الإدارية لمحافظتي إب وتعز.

وفي حين وزع الإعلام العسكري للقوات المشتركة مقاطع «فيديو» أظهرت السيطرة على تلك المناطق، رجح عسكريون يمنيون أنه بات بإمكان القوات التقدم من أكثر من محور باتجاه مناطق إب شرقاً انطلاقاً من مدينة حيس وباتجاه محافظة تعز عبر مديرية مقبنة.

وذكر الإعلام العسكري أن الميليشيات الحوثية تكبدت خسائر بشرية ومادية، خلال المعارك التي أدت إلى تطهير تلك المناطق التي كانت خاضعة للميليشيات منذ سبع سنوات، بإسناد من طيران تحالف دعم الشرعية الذي بات هو الآخر متحرراً من قيود اتفاق «استوكهولم».

إلى ذلك أفادت المصادر بأن القوات المشتركة تواصل تقدمها بعد أن حررت سلسلة جبال عمر والأعوج وقطعت الخط الرابط بين مديرية حيس ومناطق العدين.

وكانت الميليشيات الحوثية قد حاولت أن تتقدم إلى خارج مناطق حدود التماس التي أعادت رسمها القوات المشتركة بعد إعادة تموضعها إلا أنها منيت بخسائر كبيرة، ما جعلها تقوم بأعمال انتقامية بحق السكان في المناطق والقرى التي أعادت السيطرة عليها.

من جهته كان تحالف دعم الشرعية قد أزال اللبس بخصوص إعادة تموضع القوات المشتركة، وأفاد بأن إعادة انتشار وتموضع القوات العسكرية للتحالف والقوات اليمنية التابعة للحكومة اليمنية بمنطقة العمليات جاءت ضمن خطط عسكرية من قيادة القوات المشتركة للتحالف، تتواءم مع الاستراتيجية العسكرية لدعم الحكومة اليمنية في معركتها الوطنية على الجبهات كافة.

وقال المتحدث باسم التحالف العميد ركن تركي المالكي إن القوات المشتركة بالساحل الغربي نفذت إعادة انتشار وتموضع لقواتها العسكرية بتوجيهات من قيادة القوات المشتركة للتحالف، وقد اتسمت عملية إعادة التموضع بالانضباطية والمرونة، بحسب ما هو مخطط له وبما يتماشى مع الخطط المستقبلية لقوات التحالف. وأشاد العميد المالكي بانضباطية كافة القوات العسكرية التابعة لدول التحالف والجيش الوطني اليمني، وكذلك القوات المشتركة بالساحل الغربي أثناء عملية انتشارها وإعادة تموضعها العسكري، مبيناً أن القوات المشتركة بالساحل الغربي حققت انتصارات توجت باتفاق (استوكهولم) بعد تعنت الميليشيا الحوثية الإرهابية في الجلوس لطاولة المفاوضات.